

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون

البندان ١٤ و ١٨ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠

إلحاقاً برسائلي السابقة الموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة ١٠ و ١٤ و ٢٥ أيار/
مايو ٢٠١٠ (A/64/782-S/2010/239)، (A/64/784-S/2010/249)، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠
(A/64/795-S/2010/258) وبالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين ١٨ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠
الموجهتين من الممثل الدائم لجمهورية أرمينيا لدى الأمم المتحدة (A/64/785 - S/2010/246)
و (A/64/798-S/2010/273) يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى رد فعل المجتمع الدولي على
الانتخابات البرلمانية غير القانونية التي أُجريت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ في منطقة ناغورنو
كاراباخ المحتلة التابعة لجمهورية أذربيجان (انظر المرفق).

أعربت المنظمات الدولية وفرادى الدول في بياناتها ورسائلها عن احتجاجها القاطع
على "الانتخابات" المذكورة آنفاً واعتبرت هذا العمل الاستفزازي لاغياً وباطلاً. وبناء
عليه، فقد أعلن بوضوح أنه إزاء استمرار العدوان والاحتلال والتطهير العرقي للأراضي المحتلة
من أذربيجان لا يمكن اعتبار الترتيب لأي شكل من أشكال عمليات التصويت في تلك



الأراضي صحيحا من الناحية القانونية ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يترتب عليها فرض حل أحادي الجانب. ويؤكد الإجماع الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بوضوح أن محاولات إضفاء طابع من الشرعية والاستقلال والديمقراطية على النظام الانفصالي المنقاد والقائم على أساس عرقي مآلها الفشل من حيث المبدأ.

لذا فمن المؤسف أن تقرر أرمينيا، بدلا من التفاوض بحُسن نية بهدف التوصل إلى حل دائم للتراع يقوم على أحكام ومبادئ القانون الدولي، أن تتصرف على نحو يتعارض مع موقف المجتمع الدولي وتظل في عزلة ببرامجها السياسي الهدام الذي لا يمكن أن يُصبح واقعا فعليا.

تتعارض الرسالتان المؤرختان ١٨ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهتان من الممثل الدائم لجمهورية أرمينيا لدى الأمم المتحدة التعليقات التي أدلت بها القيادة السياسية في جمهورية أرمينيا عشية "الانتخابات البرلمانية غير القانونية وبعد إجرائها مع التزام هذا البلد المُعلن بالتوصل إلى حل بناء للتراع بين أرمينيا وأذربيجان يقوم على أساس القانون الدولي. الأمر الذي يبرز النقص الواضح في مصداقية ما تقدمه الجهات الرسمية في يريفان من تأكيدات على حُسن نواياها.

وإضافة إلى كون موقف أرمينيا يشكّل تهديدا خطيرا لإمكانات التسوية السياسية، فهو يهدف إلى الدفاع عن ثقافة الإفلات من العقاب وترسيخ فكري التفوق والتوسع الخطيرتين والقائمتين على نعرات عرقية ودينية لا تحفى على أحد واللّتين تميزان سياسة هذا البلد وممارساته. ومن ثم فهناك دلائل كثيرة واعتراف دولي بأن أرمينيا تتحمل المسؤولية الأساسية عن إشعال الحرب ضد أذربيجان واحتلال أراضيها، وارتكاب أخطر الجرائم الدولية خلال التراع وإجراء عمليات تطهير عرقي، وإيجاد ثقافة أحادية العرق في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. فمن المستغرب إزاء هذه الخلفية وفي إطار رد فعل المجتمع الدولي على "الانتخابات البرلمانية" غير القانونية التي أُجريت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ في منطقة ناغورنو كاراباخ المحتلة بجمهورية أذربيجان، أن تشير الدعاية الأرمينية دون وَحَل إلى "القيم الديمقراطية الأساسية" التي يقال إن الكيان الانفصالي المنقاد ملتزم بها، وأن تتجرأ وتطالب بحقوقها في نتاج هذا العدوان وهذا التعبير الصارخ عن التفرقة العرقية ألا وهو حق تقرير مصيره.

وقد تلقّيت في هذا الصدد تعليمات من حكومتي بالإعلان مجددا أن التراع بين أرمينيا وأذربيجان لا يمكن أن يُحل إلا على أساس احترام سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وعدم المساس بحدودها المعترف بها دوليا، والتعايش السلمي بين الطائفتين الأرمينية

والأذربيجانية في منطقة ناغورنو كاراباخ داخل أراضي أذربيجان، حيث يتمتعان على نحو كامل ومتساو بمزايا الديمقراطية والرخاء. وبغية إيجاد حل سلمي للتزاع ليس هناك من بديل لهذه الصيغة، التي تُشكل لب عملية التسوية الحالية التي يتوسط فيها رؤساء فريق منسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تشكل أساسا لإرساء السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة فضلا عن تنظيم حياة شعبها بشكل عام على نحو ديمقراطي وقانوني.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٤ و ١٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

رد فعل المجتمع الدولي على "الانتخابات البرلمانية" غير القانونية التي أجريت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ في منطقة ناغورنو كاراباخ المحتلة بجمهورية أذربيجان

فيما يلي مقتطفات من بيانات ورسائل صادرة عن منظمات دولية وفردى الدول:

في رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من أمانة الأمم المتحدة إلى البعثة الدائمة لجمهورية أذربيجان لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام، أعرب بوضوح عن احترام سيادة جمهورية أذربيجان على منطقة ناغورنو كاراباخ التابعة لها، ووصفت ما سميت "بالانتخابات البرلمانية" بأنها وهمية وأن الجانب الأذربيجاني تلقى تأكيدات بأن الأمم المتحدة لم تشارك في إجراءاتها. ووفقاً للرسالة نفسها "فقد تشجع الأمين العام بسبب الديناميكية الإيجابية التي لمسها مؤخراً في عملية السلام في ناغورنو كاراباخ" و "يأمل أن تحافظ كلاً من أرمينيا وأذربيجان على هذا الزخم وأن تحقق طفرة في عملية تسوية النزاع"^(١).

وأكد البرلمان الأوروبي في قراره المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ والمتعلق بالحاجة إلى أن يضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية بشأن جنوب القوقاز، ضمن جملة أمور أخرى "موقف الاتحاد الأوروبي الذي لا يعترف بالإطار الدستوري والقانوني الذي أجريت فيه انتخابات في الإقليم الانفصالي والذي يدافع عن الحقوق السياسية للنازحين"^(٢).

وذكرت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية كاترين أشتون، في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ أن "الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالإطار الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية التي ستجرى يوم الأحد في ناغورنو كاراباخ وأن هذا الحدث يجب ألا يضرب بالتسوية السياسية للنزاع حول ناغورنو كاراباخ"^(٣).

(١) رسالة موجهة من الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان لدى الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠.

(٢) قرار الاتحاد الأوروبي بشأن الحاجة إلى استراتيجية أوروبية إزاء جنوب القوقاز (2009/2216(INI)) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، الفقرة ٢١، انظر <http://www.europart.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7TA-2010-0193+0+DOC+XML+VO//EN&LANGUAGE=EN>

(٣) الاتحاد الأوروبي، بيان الممثلة السامية كاترين أشتون بشأن ناغورنو كاراباخ، بروكسل، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠. انظر http://www.consillium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/14603.pdf، A/84/10.

ووفقا لبيان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠،
”تري منظمة المؤتمر الإسلامي أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الأراضي الأذربيجانية
المحتلة في ناغورنو كاراباخ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ غير قانونية وتتعارض مع اتفاقية جنيف
وقرارات مجلس الأمن، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ودعا
أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي إلى إدانة هذه العملية واعتبارها غير مشروعة،
ثم أكد من جديد الموقف المبدئي الثابت للمنظمة والداعم لجهود جمهورية أذربيجان من أجل
التوصل إلى حل سلمي للتزاع على أساس القرارات الدولية ذات الصلة“^(٤).

وذكر رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الدولة ووزير خارجية
كازاخستان قنات سودابايف في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠ أن ”الانتخابات البرلمانية“ في ناغورنو
كاراباخ يجب ألا تؤثر بأي شكل من الأشكال على نتائج عملية تسوية النزاع. ووفقا لما
ذكره رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ”طالما تدعم المنظمة سلامة أراضي أذربيجان
ولا تعترف باستقلال ناغورنو كاراباخ، لن يكون لإجراء ”انتخابات برلمانية“ أي تبعات أو
تأثير على عملية التسوية في ناغورنو كاراباخ“^(٥).

وأحاط رؤساء فريق مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهم
السفير إيغور بوبوف من روسيا، ورنار فاسيبي من فرنسا، وروبرت برادكي من الولايات
المتحدة، في بيانهم المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠ ”بإجراء ما سميت بانتخابات برلمانية في
ناغورنو كاراباخ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠“، وأكدوا من جديد أن ”ناغورنو كاراباخ غير
معترف بها كدولة مستقلة وذات سيادة من جانب أي من البلدان الثلاثة ولا من جانب أي
بلد آخر بما في ذلك أرمينيا“. ووفقا لما ذكره رؤساء فريق مينسك، ”فإن هذه العملية يجب
ألا تحول دون تحديد الوضع القانوني النهائي لناغورنو كاراباخ في إطار تسوية سلمية أشمل
للتزاع في ناغورنو كاراباخ“^(٦).

وأوضحت رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا في إعلانها المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠
أن ”الانتخابات البرلمانية“ التي أجريت في ناغورنو كاراباخ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ غير
معترف بها من قبل المجتمع الدولي، وأهابت بجميع الأطراف المعنية ”أن تكثف جهودها من

(٤) منظمة المؤتمر الإسلامي تدين إجراء انتخابات برلمانية في ناغورنو كاراباخ المحتلة، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠،
انظر http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=3791&x_key=

(٥) تعليق الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ”الانتخابات البرلمانية“ في ناغورنو كاراباخ،
أستانه، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، انظر <http://www.osce.org/item/44073.html>

(٦) بيان رؤساء فريق مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، موسكو/باريس/واشنطن،
٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، انظر <http://www.osce.org/item/44058.html>

أجل التوصل إلى حل سلمي للتراع، وفقاً للالتزام الذي قطعه كلاً من أرمينيا وأذربيجان على نفسيهما عند الانضمام إلى مجلس أوروبا^(٧).

وذكرت وزارة خارجية جمهورية تركيا في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، أن ما يسمى "بالانتخابات البرلمانية"، التي تعتبر "جزءاً من جهود أحادية الجانب لإضفاء الشرعية على وضع غير قانوني مفروض بحكم الأمر الواقع في ناغورنو كاراباخ، تُشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا". وحسب الموقف التركي "فإن التراع في ناغورنو كاراباخ الذي يمثل أهم عائق أمام إحلال السلام والاستقرار والأمن في جنوب القوقاز يحول أيضاً دون وجود حالة تؤدي إلى قيام علاقات حسن جوار وتعاون بين بلدان المنطقة". وأشارت وزارة الخارجية التركية كذلك إلى أن إجراء انتخابات برلمانية في إقليم ناغورنو كاراباخ المحتل "في المرحلة الراهنة التي تتواصل فيها المفاوضات المكثفة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لقضية ناغورنو كاراباخ وللتراع بين أذربيجان وأرمينيا تحت إشراف فريق مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي محاولة من شأنها أن تؤثر سلباً بوضوح على الجهود التي تجرى من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة". وإذ تندد تركيا في هذا الصدد بهذا العمل الذي "ينتهك وحدة أذربيجان السياسية وسيادتها وسلامة أراضيها"، فهي تشير إلى أنها "لن تعترف بنتائج تلك الانتخابات غير القانونية التي تُعد بالتأكيد لاغية وباطلة وفقاً للقانون الدولي"^(٨).

وذكرت وزارة خارجية الاتحاد الروسي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠ أن "روسيا تؤيد مبدأ سلامة أراضي أذربيجان وغيرها من القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي" وأنها "لا تعترف بناغورنو كاراباخ كدولة مستقلة". وأشارت الوزارة كذلك إلى أن "موسكو لا تعتقد أن مسار التسوية السلمية للتراع يمكن أن يتوقف على انتخابات ناغورنو كاراباخ"^(٩).

(٧) رئاسة لجنة الوزراء: إعلان بشأن "الانتخابات البرلمانية" التي أجريت في ناغورنو كاراباخ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠، ستراسبورغ، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، انظر http://www.coe.int/t/dc/press/news/20100526_cm_en.asp.

(٨) وزارة خارجية تركيا، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، نشرة صحفية بشأن ما تسمى "الانتخابات البرلمانية" التي ستجرى في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ في إقليم ناغورنو كاراباخ الأذربيجاني انظر http://www.mfa.gov.tr/no_-parliamentary-elections--to-be-held-on-23-may-2010-in-the-azerbaijani-territory-of-nagorno-karabakh.en.mfa.

(٩) وزارة خارجية الاتحاد الروسي، تعليق على "الانتخابات البرلمانية في ناغورنو كاراباخ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠، موسكو، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠.

وذكرت وزارة خارجية رومانيا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ أن رومانيا لا تعترف بشرعية ما يسمى "بالانتخابات البرلمانية" في ناغورنو كاراباخ وأنها ملتزمة "بموقفها الثابت من رفض الاعتراف باستقلال ناغورنو كاراباخ"^(١٠).

وأشارت وزارة خارجية مملكة هولندا في رسالتها المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن ما سميت بالانتخابات البرلمانية في ناغورنو كاراباخ إلى أن هولندا "تؤيد سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وسيادتها"^(١١).

ووفقا للبيان الصادر في ٢٥ أيار/مايو عن سفارة فرنسا في أذربيجان فإن فرنسا جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بأسره بما في ذلك أرمينيا لا تعترف باستقلال ناغورنو كاراباخ وترى أن ما يسمى "بالانتخابات" التي أجريت هناك في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ لا يمكن أن تؤثر على فرص عملية التسوية التي تجري حاليا أو تضر بعملية تحديد وضع ناغورنو كاراباخ في المستقبل في الإطار العام للتسوية^(١٢).

وذكرت وزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠ أن إيران لا تعترف "بالانتخابات البرلمانية" التي أجريت في ناغورنو كاراباخ. وترفض الوزارة أيضا التقارير التي أفادت بأن إيران أرسلت مراقبا إلى الانتخابات، مشيرة إلى أن أحدا لم يشارك في هذا العمل بصفته مراقبا إيرانيا^(١٣).

وأشارت سفارة مملكة النرويج في أذربيجان في رسالتها المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى أن "النرويج تعترف بسلامة أراضي أذربيجان وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة"، ومن ثم فهي "تعتبر الانتخابات البرلمانية" التي أجريت في ناغورنو كاراباخ غير مشروعة"^(١٤).

(١٠) وزارة خارجية رومانيا، الوضع في ناغورنو كاراباخ، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، انظر <http://www.mae.ro/index.php?unde=doc&id=15588>.

(١١) مذكرة من وزارة خارجية هولندا موجهة إلى سفارة جمهورية أذربيجان لدى هولندا، لاهاي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠.

(١٢) سفارة فرنسا في جمهورية أذربيجان، إعلان ناغورنو كاراباخ، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، انظر http://ambafrance-az.org/france_azerbaidjan/spip.php?article1184.

(١٣) وزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية، إيران لا تعترف بالانتخابات البرلمانية في ناغورنو كاراباخ: المتحدث باسم وزارة الخارجية، طهران، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، انظر <http://cms.mfa.gov.ir/cms/cms/teherav/en/iprem/53891>.

(١٤) مذكرة من سفارة مملكة النرويج موجهة إلى وزارة خارجية جمهورية أذربيجان، باكو، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠.

ذكرت وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ أن "موقف الصين بشأن قضية ناغورنو كاراباخ واضح وثابت ولم يتغير". وأعربت الصين عن أملها "في أن تجد الأطراف ذات الصلة حلاً مقبولا للجميع من خلال المشاورات والمفاوضات القائمة على مبادئ القانون الدولي المعترف بها على مستوى العالم وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة من أجل حل قضية ناغورنو كاراباخ سلمياً". وذكرت كذلك أن "هذا الموقف لا يخدم مصالح أذربيجان وأرمينيا وحدهما، لكنه يسهم أيضاً في إحلال السلام والاستقرار والتنمية في الإقليم"^(١٥).

وأكدت وزارة خارجية جورجيا في بيانها المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ من جديد "تأييدها القاطع لسيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وأشارت إلى أنها لا تعترف بما تسمى 'الانتخابات البرلمانية' التي أُجريت في ناغورنو كاراباخ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠"^(١٦).

وأكدت سفارة المملكة المغربية في جمهورية أذربيجان في رسالتها المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ "تأييد المغرب لسلامة أراضي جمهورية أذربيجان وسيادتها". واقتناعاً من "المملكة المغربية بأن احترام قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي المتعلقة بناغورنو كاراباخ من جانب جميع الأطراف أمر ضروري من أجل التوصل إلى حل سلمي للتراع"، فهي "تؤيد وجهة النظر القائلة بأن تنظيم انتخابات في ناغورنو كاراباخ يقوض عملية التفاوض التي تُجرى حالياً من أجل حل هذا التراع"^(١٧).

وأشارت وزارة خارجية جمهورية هنغاريا في رسالتها المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، إلى أن هنغاريا "ما زالت مصرة على موقفها بشأن تسوية النزاع في ناغورنو كاراباخ" و "تؤيد إلى حد كبير موقف الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن هذه القضية والذي يؤكد على ضرورة التوصل إلى تسوية بالطرق السلمية والتفاوضية، مع مراعاة سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وسيادتها". وفيما يتعلق بـ "الانتخابات" التي أُجريت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ في ناغورنو كاراباخ، وجهت الوزارة الانتباه إلى بيان الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كاثرين آشتون المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ والذي يؤكد أن

(١٥) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية مازهاوسو بشأن الانتخابات في منطقة ناغورنو كاراباخ، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠.

(١٦) وزارة خارجية جورجيا، بيان بشأن ناغورنو كاراباخ، تبيليسي، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ انظر http://www.mfa.gov.ge/index.php?lang_id=ENG&sec_id=59&info_id=12124

(١٧) مذكرة موجهة من سفارة المملكة المغربية إلى وزارة خارجية جمهورية أذربيجان، باكو، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠.

الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالإطار الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية التي أجريت في ناغورنو كاراباخ. وأشارت كذلك إلى أن هذا الحدث يجب ألا يضر بالتسوية السلمية للتراع في ناغورنو كاراباخ^(١٨).

وأكدت البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة، في رسالتها المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن ما سميت "بالانتخابات البرلمانية" في منطقة ناغورنو كاراباخ المحتلة من جمهورية أذربيجان، مجدداً "احترامها لمبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم انتهاك الحدود المعترف بها دولياً وعدم قبول مبدأ استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي" وأهابت بجميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يعرقل تسوية التراع. وأشار أيضاً إلى أن "بيرو تؤيد الجهود التي تجري بهدف حل التراع في إطار الأمم المتحدة وفريق مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"^(١٩).

(١٨) مذكرة موجهة من وزارة خارجية جمهورية هنغاريا إلى سفارة جمهورية أذربيجان لدى جمهورية هنغاريا، بودابست، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.

(١٩) مذكرة موجهة من البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة إلى البعثة الدائمة لجمهورية أذربيجان لدى الأمم المتحدة، نيويورك، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠.